الصباح الاقتصادية
18
العدد 1921 - السنة السابعة
الخميس 26 رمضان 1435 - الموافق 24 يوليو 2014
Thursday 24 July 2014 - No.1921 - 7th Year

بهدف رفع طاقتها من 936 ألف برميل يوميا من النفط الخام إلى نحو 1.4 مليون برميل

تطوير المصافي النفطية الكويتية يتخطى 17 مليار دولار

مشروع الوقود البيئي سيساهم في رفع عدد الموظفين في شركة البترول الوطنية الكويتية من 6000 إلى 7500 موظف تقريباً

تستثمر دولة الكويت مبلغا يتخطى 17 مليار دولار أمريكي «4.6 مليار دينار كويتي» لتطوير مصافيها النفطية تحت مظلة مشروع طموح يسمى «الوقود البيئي» المتوقع افتتاحه عام 2018.

ويهدف هذا المشروع العملاق الذي بدأ تنفيذه في شهر ابريل الماضي الى تحديث وتطوير أكبر مصافي النفط في البلاد وهما مصفاتا «ميناء الأحمدي» و«ميناء عبدالله» باضافة وحدات تصنيعية جديدة لرفع القدرة التكريرية لهما وتتيح انتاج منتجات بترولية عالية الجودة متوافقة مع المواصفات العالمية الاكثر تشددا لناحية المحافظة على البيئة.

وتتأتى أهمية المشروع بحسب تقرير لشركة البترول الوطنية «من مجموعة الاهداف المهمة التي سيحققها للقطاع النفطي والاقتصاد الوطني عموما ابرزها رفع طاقة المصافي الكويتية من نحو 936 الف برميل يوميا من النفط الخام الى نحو 1.4 مليون برميل بزيادة نسبتها 47 بالمئة بالتزامن مع مشروع المصفاة الجديدة المزمع انشاؤها أيضا.

ولعل أهم ما يميز المشروع هو تطوير المصافي لتصبح مجمعا تكريريا متكاملا قادرا على توفير احتياجات السوق المحلي والاسواق العالمية من المنتجات البترولية وفقا لمتطلبات أكثر الشروط البيئية تشددا.

وأفادت شركة البترول الوطنية بأن المشروع سيعمل على تحويل المشتقات الثقيلة ذات القيمة الاقتصادية المنخفضة مثل مادة زيت الوقود الذي يحتوي على نسبة عالية من الكبريت الى منتجات بترولية ذات قيمة اقتصادية عالية الجودة كوقود الطائرات والديزل.

وذكرت الشركة ان المشروع علاوة على ارتقائه بأداء المصافي على صعيد البيئة والاستخدام الامثل للطاقة وزيادة القدرة التكريرية ومستويات الأمان فيها من شأنه إيجاد فرص عمل جديدة وخصوصا للعمالة الوطنية.

وأضافت أن مشروع الوقود البيئي سيؤدي كذلك الى ارتفاع عدد الموظفين في شركة البترول الوطنية الكويتية من 6000 إلى 7500 موظف تقريبا مع وضع برامج تدريبية متنوعة داخلية وخارجية لمشغلي الوحدات والمهندسين والفنيين في مختلف التخصصات.

وأشارت الى دراسات أولية أكدت أن المشروع سيؤدي الى تحقيق عوائد اقتصادية ايجابية مباشرة أو بشكل غير مباشر على معظم قطاعات الاقتصاد الوطني لاسيما تعزيز حصة المنتجات البترولية الكويتية في الاسواق العالمية وزيادة موارد الدولة.

ولفتت الى آثار إيجابية للمشروع أيضا على القطاعات المستفيدة بشكل مباشر منها عقود التشغيل و المساندة وخدمات التشغيل وقطع الغيار اضافة الى قطاعات غير مباشرة مثل الاسكان والنقل والشحن والاتصالات والتغذية.

وقالت إن للمشروع عائدا مجزيا متوقعا على الاستثمار بنسبة 11.5 في المئة ما يعزز من قدرات مؤسسة البترول الكويتية على تنفيذ المزيد من المشروعات المجدية فضلا عن أن المشروع سيجتذب الشركات الدولية العاملة في قطاع المشاريع الكبرى الى الكويت ويحسن نظرتها اليها كسوق ناجحة لممارسة أنشطة الأعمال.

وتتضمن خطط المشروع – بحسب قرار المجلس الاعلى للبترول – إنشاء مصفاة جديدة بالكامل تكون بديلة لمصفاة «الشعيبة» بغية انتاج منتجات عالية الجودة علما انه تم اجراء أكثر من دراسة فنية واقتصادية محلية ومع مستشارين عالميين لامكانية تطوير مصفاة الشعيبة مع الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات البيئية للمنتجات والمواصفات المطلوبة حسب معطيات الأسواق العالمية.

وأظهرت الدراسات وفقا لتقرير شركة البترول الوطنية الكويتية وجود صعوبة في تطوير مصفاة «الشعيبة» و عدم جدواها الاقتصادية نظرا لقدم وحدات الانتاج وزيادة كلفة التطوير اضافة الى محدودية المساحة المتوفرة للتطوير.

ومن المزمع استخدام مرافق التخزين والتصدير البحرية الخاصة بمصفاة الشعيبة من قبل مشروع الوقود البيئي وسيتم اجراء دراسة فنية واقتصادية متكاملة لبحث امكانية استخدام الوحدات والمعدات فيها من قبل مصفاتي ميناء عبدالله وميناء الاحمدي علما انه سيتم استيعاب موظفي مصفاة الشعيبة في مشروع المصفاة الجديدة ومشروع الوقود البيئي. ويتوقع في موازاة ذلك أيضا أن يستوعب المشروع خلال مرحلة التنفيذ نحو 39 ألف شخص من القوى العاملة والآلاف من المعدات والشاحنات والمركبات الخفيفة في منطقة المشروع.

وبحسب شركة البترول الوطنية الكويتية فإن الميزانية المعتمدة لمشروع الوقود البيئي تبلغ 4.6 مليار دينار كويتي «نحو 17 مليار دولار» وتم تقسيم تنفيذ المشروع إلى ثلاث مجموعات تعاقدية وفق برنامج زمني بحيث يتم الانتهاء منه عام 2018.

ويتضمن البرنامج الزمني فترة طرح المناقصات الرئيسية الخاصة بأعمال الهندسة والتوريد والانشاء مع دراسة وتقييم العروض وترسية العطاءات ومدتها 15 شهرا وفترة تنفيذ مدتها 45 شهرا وفترة تشغيل مدتها 12 شهرا منها تسعة أشهر متداخلة مع فترة التنفيذ.

أما بالنسبة لتمويل المشروع فسيتم ذلك عن طريق مؤسسة البترول الكويتية «كيه.بي.سي» التي تقوم بوضع خطط لمتابعة تنفيذ المشاريع وتوفير المبالغ المطلوبة للصرف عليها.

ووفقا لما هو متبع في المشاريع الكبرى التي تنفذها الشركات التابعة للمؤسسة تتم دراسة خيارات التمويل إما عن طريق الاقتراض من البنوك ومقارنة ذلك بتمويل المشروع ذاتيا أو الافضل بالنسبة لجدوى واقتصادات المشروع.

وعن الشركات العالمية التي رست عليها عقود انشاء مشروع الوقود البيئي فهي «جيه.جي.سي» اليابانية التي عملت في السابق مع الكويت عندما بنت مصفاة ميناء الأحمدي مطلع ثمانينيات القرن الماضي وشركة بتروفاك البريطانية وشركة فلور الامريكية.

وتم تأهيل الشركات المذكورة حسب الأنظمة المتبعة بشركة البترول الوطنية الكويتية وأخذ الموافقات كافة التابعة للجنة المناقصات المركزية – وبحسب الشركة – فإن الشركات الاجنبية التي تم اختيارها لانجاز المشروع مؤهلة فنيا وماليا ولوجستيا وتتم دعوتها عادة للمناقصات في المشاريع النفطية الكبرى على مستوى العالم.

ونظرا لحجم العمل ولما لهذا المشروع اثناء تنفيذه وبعد استكماله وتشغيله من تأثير كبير على شبكات الطرق المحيطة في مصافي الشركة فقد أجرت شركة البترول الوطنية الكويتية دراسة تقييم الاثر المروري للمشروع مع الخطة التصورية لإدارة الحركة المرورية والمنطقة المحيطة بها.

وتم اعتماد هذه الدراسة والموافقة عليها من قبل بلدية الكويت الجهة المختصة بذلك وتمت أيضا مخاطبة وزارة الأشغال العامة والتنسيق معها لتنفيذ توصيات الدراسة وتطوير طريقي الملك عبدالعزيز والملك فهد قبل البدء بالمشروع لضمان سلامة مستخدمي الطرق أثناء تنفيذ المشروع وتشغيله.

ويتوقع أن يكون لتلك الدراسة وما نتج عنها من توصيات أثر كبير في التخطيط لعملية نقل المفاعلات والمعدات والعمالة الى موقع المشروع بطريقة آمنة دون أي عوائق مع الأخذ بعين الاعتبار الالتزام بمعايير السلامة.

وعن المردود البيئي للمشروع أكد الخبير النفطي والباحث في معهد الكويت للأبحاث العلمية الدكتور مشعل السمحان على إدراك الكويت الحاجة الماسة الى التطور في خواص المنتجات النفطية لتصبح مطابقة للمواصفات العالمية المفروضة من السوق العالمي بتوصيات من المنظمات العالمية.

وقال الدكتور السمحان إن التحرك لانجاز هذا المشروع ليس اقتصاديا فحسب إنما هو تحرك استراتيجي لتسويق المنتجات النفطية الكويتية الى العالم حسب الاشتراطات والمواصفات القياسية الدولية مبينا أن تطبيق هذه المواصفات عالميا بدأ فرضه هذا العام مشددا على ادراك الكويت مدى أهمية اللحاق بالركب العالمي في مجال الطاقة.

وأوضح أن هذه الشروط الواجبة في خواص ومواصفات المنتجات ستطبق تدريجيا إلى أن تصبح كل المنتجات التي يتم تداولها في العالم مطابقة للشروط الدولية مضيفا أن الدولة التي لن تلتزم بذلك لن تستطيع تصدير منتجاتها.

وذكر أن الالتزام البيئي هو الأساس في فرض تلك الخواص على المنتجات المتداولة عالميا مرجعا الفضل في ذلك الى مجموعات الضغط الدولية المهتمة بالبيئة والتي استطاعت فرض هذه المواصفات على السوق. وبين ان المنتجات النفطية التي لا تتطابق والمواصفات القياسية العالمية الجديدة التي فرضت على السوق ثبت ضررها بالبيئة لذا بات ضروريا فرض تلك المواصفات التي تعتمد في الاساس على ازالة مادة الكبريت المنتجات النفطية.

ووصف مادة الكبريت بأنها عدوة للبيئة ومن المفترض أن تحتوي المنتجات النفطية طبقا للمواصفات العالمية الجديدة على أقل من نسبة نصف في المئة من تلك المادة مبينا أن الاصل في مشروع الوقود البيئي أن تتطابق المنتجات النفطية مع المواصفات العالمية بغرض التصدير إلى الأسواق العالمية في البداية.

وقال الدكتور السمحان ان الهيئات المختصة بالبيئة في البلاد لا تفرض مثل تلك المواصفات حاليا لكن مع إنجاز المشروع ستصبح المنتجات المستهلكة في الكويت أقل ضررا بالبيئة من الموجودة حاليا ما يؤدي في المجمل الى المحافظة على البيئة في البلاد.

يذكر أن مشروع الوقود البيئي يندرج ضمن خطة حكومية شاملة قائمة على عدة مشاريع حيوية واستراتيجية تهدف الى النهوض بصناعة النفط كمشروع المصفاة الرابعة وتطوير حقول الشمال وفق رؤية واضحة لتعزيز مكانة الكويت العالمية كلاعب رئيسي في سوق الطاقة ومن أهم مصدري البترول في العالم.

مصافي الكويت تدخل مرحلة التطوير

السمحان: هذا المشروع يعتبر تحركاً استراتيجياً لتسويق المنتجات النفطية الكويتية إلى العالم حسب المواصفات القياسية الدولية

صعوبة في تطوير مصفاة «الشعيبة» وعدم جدواها الاقتصادية نظرا لقدم وحدات الانتاج وزيادة كلفة التطوير

مسجله 33.3 مليون دينار كويتي ربحا صافيا للنصف الأول من 2014

مجموعة بنك برقان تواصل أداءها القوي

العجيل: «مساهمة عملياتنا الخارجية في اجمالي الايرادات يعكس مدى صحية وفاعلية إستراتيجية التنويع لدينا»

أعلنت مجموعة بنك برقان نتائج النصف الأول للسنة المالية 2014 ، حيث سجلت المجموعة ربحا صافيا بلغ 33.3 مليون دينار كويتي للنصف الاول من السنة المالية 2014 مما يعكس نموا بنسبة 19.4٪ عن الفترة نفسها من العام 2013 ، وتظهر النتائج أن أداء المجموعة القوي يسير بشكل ثابت ، هذا وقد ارتفع الدخل التشغيلي ليصل إلى 130.5 مليون دينار مقارنة ب127 مليون دينار كويتي في حين بلغت الأرباح التشغيلية قبل المخصصات 72.7 مليون دينار كويتي مقارنة ب 71.2 مليون دينار كويتي للعام الماضي. وارتفع إجمالي الاصول بنسبة 4.6٪ ليصل إلى 7.5 مليار دينار كما نما إجمالي حقوق المساهمين بنسبة 9.8٪ ليصل إلى 680.7 مليون دينار كويتي، وبلغت ربحية السهم 18.3٪ لتصل إلى 20 فلسا مقارنة مع 16.9 فلسا في نفس الفترة من العام 2013.

وقال ماجد عيسى العجيل، رئيس مجلس إدارة مجموعة بنك برقان: «مرة أخرى، اثبت النهج الحكيم والمتبع في بنك برقان نجاحه بالتقوية المستمرة لنوعية الأداء التشغيلي للمجموعة والهادف الى تحقيق أعلى العوائد على الرغم من ظروف البيئة الاقتصادية والتشغيلية الصعبة في المنطقة. ويستمر هذا الاداء القوي من تمكيننا في اخذ مخصصات اضافية احترازية وهي خطوة يرحب بها بنك الكويت المركزي. وأضاف : « الميزانية العمومية لدينا قوية مدعومة بالربحية المستمرة لعملياتنا الدولية والتي باتت تساهم بنسبة 48.2٪ من اجمالي إيرادات المجموعة مما يعكس مدى صحية وفاعلية استراتيجية التنويع من خلال التواجد في الأسواق ذات النمو الاقتصادي الاسرع من النمو في السوق المحلية ». و أضاف العجيل: «جودة أصولنا ممتازة حيث بلغت نسبة الأصول الغير منتظمة «صافي الضمانات» الى اجمالي التسهيلات 1.9 في المئة وبلغت نسبة التغطية «صافي الضمانات» 230 في المئة.

ماجد العجيل

أرباح بنك الكويت الوطني- البحرين ترتفع إلى 74.1 مليون دولار في النصف الأول

حقق بنك الكويت الوطني- البحرين، عضو مجموعة بنك الكويت الوطني، ارباحا صافية بلغت 74.1 مليون دولار أميركي «27.9 مليون دينار بحريني» في النصف الأول من العام 2014، مقارنة مع 53.9 مليون دولار أميركي «20.3 مليون دينار بحريني» في الفترة نفسها من العام الماضي، بنمو بلغ 38 في المئة. وارتفعت الموجودات الإجمالية لبنك الكويت الوطني- البحرين بواقع 19 في المئة منذ بداية العام الحالي لتبلغ 9.235 مليار دولار أميركي بنهاية يونيو 2014، مقارنة مع 7.745 مليار دولار أميركي في ديسمبر 2013. كما ارتفعت حقوق المساهمين بواقع 14 في المئة لتبلغ 851.1 مليون دولار أميركي، مقارنة مع 745.6 مليون دولار بنهاية ديسمبر 2013.

وقال الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام جاسم الصقر أن بنك الكويت الوطني في البحرين يواصل أداءه القوي محققا نسب نمو مرتفعة، وهو ما يشكل دليلا واضحا على نجاح استراتيجية التوسع الاقليمي المدروس لمجموعة بنك الكويت الوطني، والتي مكنت فروعنا الخارجية من مواصلة النمو وتحقيق الأرباح على الرغم من استمرار التحديات الإقليمية.

وأكد الصقر انه رغم صعوبة البيئة التشغيلية، استطاع بنك الكويت الوطني في البحرين تحقيق نتائج ممتازة بكافة المقاييس، لاسيما وأن جميع الأرباح جاءت نتيجة تصاعد النشاط التشغيلي الحقيقي للبنك، وهو ما سنعمل على تعزيزه خلال الفترة المقبلة.

عصام الصقر

من ناحيته، قال مدير عام بنك الكويت الوطني- البحرين علي فردان أن البنك مستمر في تعزيز نشاطه داخل مملكة البحرين لتقديم أفضل الخدمات المصرفية والمالية لعملائه من الأفراد والمؤسسات على السواء.

وأشاد فردان بجهود مصرف البحرين المركزي بشكل خاص والجهات الحكومية بشكل عام التي دعمت أداء البنك والقطاع المصرفي عموما في البحرين. كما أكد أن دعم مجموعة بنك الكويت الوطني للبنك في البحرين من خلال شبكة فروعها الإقليمية والعالمية الأوسع انتشارا، قد ساهم بشكل واضح في تعزيز نشاط البنك في السوق البحريني، مستفيدا من تصنيفاته الائتمانية المرتفعة وشبكة علاقاته الواسعة وسمعته الرائدة كأفضل بنك على مستوى الشرق الأوسط وأحد أكثر البنوك أمانا على مستوى العالم.

ويتواجد بنك الكويت الوطني في مملكة البحرين منذ العام 1977 ويتمتع بعلاقات تاريخية مع كبرى الشركات المحلية والأجنبية العاملة في المملكة. ويمتلك بنك الكويت الوطني أوسع شبكة فروع محلية ودولية تصل إلى 170 فرعا حول العالم، تغطي أهم عواصم المال والأعمال الإقليمية والعالمية وتنتشر في لندن وباريس وجنيف ونيويورك والصين وسنغافورة إلى جانب البحرين ولبنان وقطر والسعودية والإمارات والأردن والعراق ومصر وتركيا.

«إيكويت» ترعى مهرجان «مشي رجيمي»

الشيخة الزين الصباح و مجبل المطوع يقرمان خلود الفيلي

قامت شركة ايكويت للبتروكيماويات، أول شركة كويتية خاصة في مجال البتروكيماويات، برعاية مهرجان المشي من تنظيم مركز رجيمي خلال شهر رمضان المبارك في مجمع 360. وتعليقا على الرعاية، قال نائب رئيس شركة ايكويت للشؤون الفنية محمد آل بن علي «تعتبر محاور الصحة والتوعية من أهم مكونات برنامج ايكويت للمسؤولية المجتمعية، ومن هذا المنطلق تمت رعاية مهرجان مشي رجيمي كجزء من الدعم المتواصل لكافة جهود التنمية المستدامة ذات العلاقة بالشركة في دولة الكويت». وأضاف آل بن علي «تؤمن شركة ايكويت بأهمية زيادة الوعي حول الأمور الصحية لما لها من دور حيوي في دعم التنمية المستدامة بدولة الكويت. ولذلك فقد قامت الشركة على مدى الأعوام بإطلاق مجموعة من الفعاليات المرتبطة بالصحة والتوعية لأجل أسلوب حياة صحي يتضمن ممارسة الرياضة بصفة اعتيادية والتغذية السليمة وما إلى ذلك من إرشادات، مثل مبادرة ايكويت لصحة المجتمع «خفف» وحملة ايكويت للتوعية بأمراض ضغط الدم «خلك طبيعي» وحملة ايكويت للتوعية بأمراض السكري «خلك طبيعي 2» وكلها تمت بالتعاون مع العديد من الجهات المتخصصة التي من بينها حاليا مركز رجيمي كتجسيد واقعي لشعار الشركة «شركاء في النجاح». وخلال حفل ختام مهرجان مشي رجيمي، تم تكريم شركة ايكويت لدورها في رعاية هذه الفعالية ممثلة بمديرة العلاقات العامة والإعلام خلود الفيلي وذلك من قبل وكيلة وزارة الدولة لشؤون الشباب الشيخة الزين الصباح ورئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للمركز العلمي مجبل المطوع.

البورصة تغلق على ارتفاع بمؤشريها السعري والوزني وانخفاض «كويت 15»

أنهت المؤشرات الكويتية جلسة أمس على تباين، حيث ارتفع المؤشر السعري للبورصة عند الإغلاق بنسبة 0.3 في المئة بإقفاله عند مستوى 7118.37 نقطة متجاوزاً حاجز مئوي جديد محققاً أرباحاً تقدر بحوالي 21.4 نقطة.

من ناحية أخرى، ارتفع المؤشر الوزني في نهاية جلسة أمس بنسبة 0.17 في المئة بإقفاله عند النقطة 480.74 رابحاً نحو 0.8 نقطة، فيما انهى مؤشر «كويت 15» التعاملات عند مستوى 1174.95 نقطة خاسراً نحو 2.6 نقطة وهو ما شكل تراجعاً نسبته 0.22 في المئة ، علماً بأنه أول تراجع لمؤشر كويت 15 هذا الأسبوع.

وكان محللون قد أشاروا انه وفي حال نجح المؤشر السعري في تجاوز منطقة مرور الترند الهابط الواقعة بين مستويي 7131 – 7140 نقطة فسوف يصل إلى القمة السابقة عند مستوى 7194 نقطة، وهو ما لم ليتحقق أمس وربما يستطيع المؤشر تجاوز تلك المنطقة خلال تعاملات آخر جلسات الأسبوع اليوم.

أما بالنسبة لتداولات أمس، فقد بلغت الكميات عند الإغلاق 102.46 مليون سهم تقريباً مقابل نحو 100.22 مليون سهم نهاية جلسة أمس بارتفاع بحوالي 2.2 في المئة ، فيما بلغ عدد الصفقات أمس 2577 صفقة مقابل 2352 صفقة بالجلسة السابقة، بينما ارتفعت قيمة التداول أمس إلى 12.65 مليون دينار تقريباً مقابل نحو 9.91 مليون دينار بالأمس بنمو بحوالي 27.7 في المئة.